

من أجل قطاع مصرفي عراقي رصين

علي محسن إسماعيل
محافظ البنك المركزي العراقي
تموز / 2017

قبل ان ندرج اهم الظواهر السلبية التي يعاني منها القطاع المصرفي والتي تشكل معالجتها اساساً للنهوض بالقطاع المصرفي ، لابد من الاشارة الى بعض الجوانب الإيجابية حيث يلاحظ عدد غير قليل من المصارف طورت في الفترات الأخيرة اساليب وأدوات واجراءات وسياسات عملها ووظفت موارد بشرية مؤهلة وتقنيات متقدمة في عملها واستعانت بمكاتب متخصصة في مختلف مجالات الاستشارات والتدقيق والتدريب وتكنولوجيا المعلومات. لقد لاحظنا تطوراً كبيراً في البنى التحتية لدى بعض المصارف ، واصبحت في مصاف المصارف المتقدمة في هذا المضمار ، يدعونا ذلك لتثمين وتقدير هذا التقدم ، ويمنحنا الثقة بقدراتنا الوطنية في رسم مستقبل افضل للواقع المصرفي في هذا البلد.

في هذا الصدد ندعو تلك المصارف التي حققت هذا المستوى من التقدم في عكس صورتها وواقعها الى الجمهور عبر وسائل الاعلام المختلفة تعزيزاً لموقعها وجذباً للمواطنين لها وزرع الثقة والاطمئنان لديهم، حيث ومع الأسف ان هناك انطباعاً سلبياً عاماً عن كافة المصارف ويصورها البعض بانها مجرد (دكاكين) خلافاً للواقع المتقدم والمتطور للعديد منها .

ان من الضروري القيام بحملة اعلامية تسلط الضوء على ما انجزته المصارف من تقدم وتطوير في عملها، ربما يكون من المناسب تبني رابطة المصارف الخاصة تلك الحملة بالتنسيق مع المصارف ، ونأمل ان يحضى ذلك باهتمام كبير لما فيه من مصلحة للمصارف وللجمهور داخلياً، وتحسين صورة القطاع المصرفي العراقي خارجياً.

الظواهر السلبية وسبل معالجتها:

1- ظاهرة التركزات:

ان دواعي المحافظة على استقرار اوضاع المصرف وعدم تعريضه الى المخاطر يستدعي تجنب التركزات في نشاطات واعمال المصرف و بكافة اشكالها إلا ان الملاحظ وجود هذه الظاهرة التي تتمثل في اغلب الاحيان في :-

- التركزات الائتمانية (خاصة اعضاء مجالس الادارات وذويهم واقاربهم).

- التركزات الاستثمارية (خاصة في الاسهم، والتركزات في قطاعات اقتصادية معينة).
- التركزات في الودائع (من قبل مجموعة من الافراد).
- تركيزات المساهمين في اسهم المصرف.
- تركيزات في الموجودات النقدية على حساب الاستثمارات والنشاطات الأخرى.

ومن المؤشرات التي تسترعي الأنتباه في تلك التركزات ، ان ما يمثل 10 الى 20 عميل يمثل النسبة الاعظم في الأئتمانات والتسهيلات الممنوحة ، غالبا ما يكونون من اعضاء مجلس الادارة وذويهم واقاربهم ، وكذا الحال في التركيز بالودائع من قبل عدد محدود من المودعين.

ومن المؤشرات ايضاً، ان مجموع المبالغ المستثمرة في الاسهم كما في 2017/3/31 تبلغ (1.2) ترليون دينار من اجمالي الاستثمارات البالغة (1.3) ترليون دينار ، ومنها (1.0) ترليون استثمار 4 مصارف فقط في الاسهم وباقي المصارف بمجموعها مبلغاً قدره 300 مليار.

ومن المؤشرات المتعلقة بالتمركز في الأئتمان النقدي تشير البيانات في 2017/3/31 الى انها تبلغ ما نسبته 39% من اجمالي موجودات المصارف التجارية ، حيث بلغ صافي الأئتمان النقدي اكثر من (4) ترليون دينار .

كما تشير البيانات في 2017/3/31 الى نسبة الاستثمارات الى اجمالي الموجودات (في المصارف التجارية) هي 8% ، علما بان بعض المصارف ليست لديها اية استثمارات.

كما بلغت الموجودات النقدية للمصارف التجارية في 2017/3/31 مبلغ (6) ترليون دينار من اجمالي الموجودات البالغة (13) ترليون دينار ، اي مانسبته 46% ، يتركز اغلبها في ارصدة المصارف لدى البنك المركزي ، مما يؤشر الى تركيز نشاطات المصارف في نافذة بيع العملة الاجنبية .

ومن الملاحظ وجود تركيز قطاعي لدى العديد من المصارف ابرزها التسهيلات النقدية المقدمة لقطاع معين ، عادة ما يكون القطاع التجاري الذي يستحوذ على 60% من اجمالي الأئتمان .

اما على مستوى الائتمان التعهدي الذي تشكل خطابات الضمان الجزء الاعظم منه، فانها في حالات عديدة، خطابات مجاملة للأقارب والاصدقاء والشركات التي يساهم او يشارك فيها اعضاء مجلس الادارة بصورة واضحة او مخفية، وعند التلكؤ في تنفيذ المشاريع يلجأ البعض لأسلوب التسويق والمماطلة في دفع خطابات الضمان مخالفاً بذلك احكام المادة(290) من قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984 .

2- ضعف في تسجيل و تقييم الموجودات وتخصيصات هبوط اقيامها:

- ان القاعدة المحاسبية في احتساب قيمة الموجودات تقوم على اساس الكلفة او القيمة السوقية ايهما أقل، مما يتطلب معرفة القيمة الحقيقية السوقية عند اعداد الميزانيات. يلاحظ عدم العمل بهذه القاعدة في كثير من الأحيان ، واطهار قيم الموجودات على غير حقيقتها، مما لايعكس صورة واقعية للمركز المالي للمصرف ولا لنتائج نشاطها (ارباحها او خسائرها) بسبب عدم اخذ مخصصات هبوط كافية. ان هذه الظاهرة تنطبق على المكونات الرئيسية للموجودات والتي منها : المحفظة الائتمانية ، المحفظة الاستثمارية ، العقارات ، الموجودات الثابتة.
- ظاهرة وجود عقارات عائدة الى المصرف لم تنقل ملكيتها الى المصرف رغم مرور فترة طويلة عليها ، الامر الذي يثير العديد من الاشكالات المالية والقانونية والمحاسبية ، مما يتطلب حسم تحويلها.
- عدم وجود سجل اليكتروني للموجودات الثابتة في عدد من المصارف ، وعدم احتساب الاندثرات بشكل شهري .

3- التأثير السلبي لبعض مجالس الادارات:

ان الاصل في وجود مجالس ادارات المصارف هو التخطيط والاشراف والرقابة وتوفير عناصر النجاح والتقدم ودرء المخاطر المختلفة عن المصرف ، واعداد السياسات والاجراءات المكتوبة ومتابعة اداء الادارة التنفيذية والتحقق من انجاز الخطط والاهداف بكفاءة وفعالية، بما يحفظ حقوق المساهمين واصحاب المصلحة.

ان ما يلاحظ في بعض المصارف ان دور المجالس دور سلبي ، يتجلى ذلك في ظواهر خطيرة ، منها الهيمنة على دور التنفيذيين في المصرف وتوجيههم خلافاً لقواعد ومتطلبات العمل بل دفعهم أحياناً لأداء ما يخالف القانون والتعليمات من أجل تمرير ما يحقق مصالح ذاتية، ومنها استحواذ بعض اعضاء مجالس الادارات على اموال المصرف وممتلكاته بطرق ملتوية او مخالفة للقانون وتضرر بمصالح المصرف.

لقد لاحظنا بعض المصارف تُدار تنفيذياً من الناحية الفعلية من قبل رئيس المجلس او احد الاعضاء ، ووجود ادارة او ادارات شكلية في المصرف لا تمتلك الصلاحية الواقعية أو الحرية في ادارتها.

هنا نؤكد على ضرورة الالتزام الصارم بدليل الحوكمة المؤسساتية التي تم توزيعها على المصارف ،
ونعتبر الالتزام به امراً في غاية الأهمية يترتب على تطبيقه تبعات خطيرة ، ويدفعها لأخذ اجراءات
صارمة تجاه المخالفين له .

ان في تطبيق الدليل ايجابيات كبيرة تجنب المصرف مخاطرة جدية ، كما ان تطبيقه يجعل المصرف
بمستوى متقدم في التنظيم والرقابة والافصاح والشفافية وكلها عوامل اساس لنجاح المؤسسات .

4- الحركات المشبوهة لبعض الحسابات:

تشكل ظاهرة حركة بعض الحسابات غير الواضحة وغير المبررة ظاهرة خطيرة ، حيث يتم ايداع وسحب
مبالغ وتحويلها من حساب الى آخر في فترات زمنية متقاربة ، تكون في نفس اليوم احياناً، وبمبالغ كبيرة
دون وجود ما يبرر او يوضح تلك العمليات .

ان مثل تلك الحركات اصبحت خاضعة لشبهات غسل الاموال أو تمويل الارهاب طالما تفتقر الى
المعلومات التي توضح طبيعتها وطبيعة اصحابها ومصادرها وتفسير حركاتها، مما توقع المصارف في
مخاطر كبيرة وتعرضها الى اجراءات قانونية وقضائية والتي منها سحب اجازة المصرف حسبما جاء
بقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

اننا نؤكد على ضرورة التقيد التام بالقواعد والاجراءات والعناية الواجبة تجاه مثل تلك العمليات ومنها
التطبيق الكامل لمبدأ " اعرف زبونك " ، وضرورة ان تكون الوحدات ذات العلاقة في المصرف على قدر
كبير من الأهلية والمعرفة والكفاءة والمسؤولية لممارسة دورها المطلوب .

5- ضعف إدارة الائتمان:

يشكل منح الائتمان بكافة اشكاله اهم نشاطات المصارف ، وان ادارته بشكل فعال وسليم مسألة اساسية
لتجنب وقوع المصرف في مخاطر التلكؤ والتعثر في التسديد وتكون سبباً رئيساً في تعريض المصرف الى
فقدان اهم اصوله (النقد) .

ان من الملاحظ ضعف ادارة هذا النشاط ، و احياناً التعمد بانشاء معاملات إقراض يعترتها تحقيق مصالح خاصة ومع العلم والدراية بان تلك المعاملات ستقود الى الوقوع في مشاكل التسديد وبالتالي تعريض المصرف لمخاطر كبيرة .

ان من الظواهر الملاحظة في بعض المصارف في هذا الشأن :

- التركيز الائتماني وفي الغالب مع اعضاء مجلس الادارة وذويهم واقاربهم في غياب سياسات واجراءات منح تلك التسهيلات .
- عدم وجود ضمانات كافية او وجود ضمانات شكلية او مُبالغ في اقيامها ، وعدم وجود مراجعة دورية لأقيام الضمانات.
- اعتماد كمبيالات او صكوك على سبيل الضمانات لقاء التسهيلات الائتمانية ، بدلاً من الضمانات عالية السيولة او عقارات ذات قيمة حقيقية، ونشير هنا الى ان الصكوك والكمبيالات تعتبر (ادوات وفاء) وليست (ادوات ضمان) .
- عدم وجود متابعة للديون المتعثرة واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها.
- ضعف دور الرقابة الداخلية في عمليات الائتمان من كافة الواجه.
- عدم وجود رقابة فعالة على منح الائتمانات ومتابعة تحصيلها وغياب الانظمة الاليكترونية التي من شأنها اصدار تقارير بأعمار الذمم وتصنيفها ومتابعة تحصيلها، واحتساب المخصصات اللازمة بشأن الديون المتعثرة او المشكوك في تحصيلها.
- لقد أكد البنك المركزي مراراً بان الممارسات التي تتعلق بهذه الظاهرة يجب تصحيحها والالتزام بتعليماته في هذا الشأن وسيتخذ اجراءات صارمة بشأن التباطؤ والتكؤ في تلافيتها ، حفاظاً على الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

6- غياب الأدلة الشاملة للسياسات والاجراءات:

ان من مقتضيات تحديد وتنظيم العمل في المصارف ووضعها في سياقات واجراءات واضحة واصولية ومنسجمة مع قواعد العمل والتعليمات ، هو وجود ادلة شاملة للسياسات والاجراءات لاقسام ونشاطات المصرف ، وقد لاحظنا غياب تلك الادلة في معظم المصارف .

ان من الادلة المهمة التي يجب ان تُعد وتُطبق:

- ادلة السياسات والاجراءات لمكافحة غسل الاموال ومراقبة الامتثال والاجراءات المتعلقة بمبدأ " اعرف زبونك"
 - ادلة السياسات والاجراءات المتعلقة بالانتماء والتركزات الائتمانية والمتابعة والتحصيل.
 - دليل السياسات والاجراءات المتعلقة بالاستثمارات.
 - دليل السياسات والاجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.
- وينبغي استعداد البنك المركزي لمساعدة المصارف في حالة الحاجة الى دعم اعداد تلك الادلة.

7- محدودية الخدمات والمنتجات المصرفية:

رغم سعة السوق العراقية ووجود كتلة نقدية كبيرة لدى المواطنين ووجود فرص واسعة للاستثمار ، والائتمان إلا اننا نلاحظ محدودية النشاط المصرفي واقتصاره على خدمات ومنتجات محدودة جداً. نؤكد هنا على ضرورة وضع خطط لتوسيع النشاطات مقرونة بأهداف ومؤشرات لقياس مدى التقدم في تلك النشاطات، وربما من المفيد الاستعانة بمكاتب متخصصة في التخطيط والترويج للخدمات والمنتجات.

اننا في الوقت الذي ندرك وجود بعض التحديات والمعوقات التي تواجه المصارف ، إلا ان هناك العديد من الاساليب والادوات التي يمكن بها تجاوز تلك التحديات، وتجربة العديد من الدول التي مرت بظروف صعبة وتحديات كبيرة لكن القطاع المصرفي استطاع ان يحقق فيها تقدماً كبيراً بل كان عنصراً اساس في نهضتها وتقدمها.

اننا ندعو الى تقديم المزيد من الخدمات المصرفية وصولاً الى الخدمات العديدة التي تطرقت اليها المادة (27) من قانون المصارف والبالغة اكثر من (50) خدمة.

8- ضعف دور تشكيلات الرقابة والضبط الداخلي:

تلعب بعض التشكيلات في المصارف دوراً مهماً و اساسياً في ضبط العمليات والتصرفات التي يجريها المصرف اضافة الى اشاعة وترسيخ المفاهيم والقواعد السليمة على كافة المستويات ، وكذلك درء المخاطر عن المصرف ، ومن تلك التشكيلات، الرقابة الداخلية ، ادارة المخاطر ، الامتثال ، غسل الاموال، لجنة التدقيق.

ومن المؤكد ان مجرد وجود مثل تلك التشكيلات لا يعني شيئاً ولا يحدث أثراً إلا اذا اقترنت بتوفر :

- الاستقلالية المهنية في عملها.
- بناء قدراتها البشرية والتقنية.
- وجود ادلة شاملة لسياساتها واجراءاتها.
- اهتمام وتفاعل مجالس الادارات لما تقدمه من تقارير.

اننا في الوقت الذي نثمن عالياً ما حققته بعض المصارف في هذا الأمر ، من خلال ما نلاحظه عن سعي حثيث لدعم وتطوير اداء تلك الوحدات إلا اننا نلاحظ ان بعض المصارف انشأت تلك الوحدات لمجرد استجابة لمتطلبات البنك المركزي وبقي دور تلك التشكيلات شكلياً وهامشياً وخاضعاً لتأثيرات توجهات ومصالح الادارة مما يجعل تلك المصارف فاقدة لأهم دروعها الوقائية وادواتها التقويمية وصمامات أمانها مما يعرض المصرف الى كافة انواع المخاطر.

اننا نعطي اهتماماً خاصاً لتلك التشكيلات باعتبارها مصدر الاطمئنان لسير العمليات في المصارف ، وقوتها تعني بالنسبة لنا وجود أشبه مايكون بممثل للبنك المركزي في المصرف لأنها تراقب وتصحح وتقوم ما يسعى البنك المركزي اليه ، كما ان قوة وفاعلية تلك الوحدات تمنح المصرف ثقة المتعاملين معه خاصة المؤسسات المالية والمصارف العالمية.

نؤكد هنا على ضرورة وجود برامج تدريبية كافية للعاملين في تلك الوحدات ، ونبدي استعدادنا لدعم بناء القدرات فيها ، ونثمن ماتقوم به رابطة المصارف الخاصة من دورات وورش في هذه المجالات ، وندعو الى توسيعها والسعي لمنح العاملين في تلك الوحدات شهادات مهنية معترف بها بعد اجتيازهم متطلباتها. من جهة اخرى ، ولغرض تعزيز دور واستقلالية تلك الوحدات في ابداء الرأي والملاحظات فان البنك المركزي يسعى لدعم وحماية العاملين فيها ضد اي ضغط او تعسف يستهدف مهنتهم وحياديتهم.

9- البيانات المُضَلَّلة:

تعمد بعض المصارف من اجل تحسين صورتها ، أو لإخفاء بعض السلبيات او المخالفات ، او من أجل اظهار الالتزام بمتطلبات البنك المركزي ، تعتمد الى تسجيل عمليات او بيانات غير واقعية، يجري عكسها أحياناً في السجلات في الشهر الذي يلي تسجيلها او غير ذلك من تضخيم بعض الحسابات كما في الحساب المعروف (مشروعات تحت التنفيذ) .

ان الإفصاح ودقة البيانات والمعلومات هي السبيل للوقوف على أوضاع المصرف ومدى التزامه بكافة قواعد ومتطلبات العمل ، وهي السبيل لحفظ حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة وذوي العلاقة في داخل وخارج المصرف، وهي السبيل لتمكين البنك المركزي من أداء دوره الرقابي وتصحيح اية مخالفات او انحرافات او مخاطر فضلاً عن تقويم أداء المصرف وبالتالي الارتقاء به.

ان من الملاحظ ان بعض المصارف تحرف من بياناتها عن قصد غير سليم ، مما يشكل اضافة الى ما ذكرناه أنفأ، يشكل ممارسة تضعف الثقة بالمصرف على كافة المستويات ، لذلك فانها تُعد من الظواهر الخطيرة جداً والتي قد تؤدي الى سحب اجازة المصرف كما حصل فعلاً مع بعض المصارف وشركات التحويل وشركات الصرافة ، لان أساس العمل المالي والمصرفي هو الثقة ، لذلك فإننا نحذر وبشدة على ضرورة ان تكون البيانات والمعلومات التي يصدرها او يثبتها المصرف دقيقة وحقيقية ولا تنطوي على اي تضليل او تحريف او تشويه او إخفاء ، ونؤكد هنا ضرورة تطوير الجانب المحاسبي واعتماد معايير المحاسبة الدولية وتهيئة الكوادر المدربة لهذا الغرض.

10- غياب الخطط الاستراتيجية والموازنات التقديرية:

تعد الخطط الاستراتيجية والموازنات التقديرية أدوات أساسية للتخطيط ورسم الأهداف المتوسطة والبعيدة المدى وبالتالي المبادرات والمشاريع وتوفير ادوات للمتابعة والرقابة والتقويم وفي ضوء الفرص والتحديات . انه وبلا شك لا يمكن للإدارات ان تقود المؤسسة نحو أهدافها بدون ان تكون لها خطة استراتيجية ترسم ملامح المستقبل وخطوات وبرامج الوصول اليه.

ان غياب الخطط والموازنات التقديرية في بعض المصارف لايمكّن من معرفة رؤية المصرف وأهدافه المستقبلية وما يمكن ان يحققه او ينجزه ، ولايمكّن من تحقيق متابعة ورقابة وقياس للاداء وتحديد الانحرافات والتقدم لأغراض التقويم.

كلمة أخيرة

لقد مضى على تأسيس غالبية المصارف الخاصة سنوات طويلة كافية للوصول الى تحقيق ما نصبوا اليه جميعاً، من مصارف رصينة ، وقد راعينا خلال تلك السنوات حداثة التأسيس وحجم التحديات والبيئة وما تحمل من ظروف استثنائية، ولذلك لم نشأ ان نكون صارمين في تطبيق القواعد والممارسات التي استقرت عليها المصارف في اغلب الدول.

الآن ، وبعد مرور سنوات عديدة ، ومعرفة الفرص والتحديات وبعد التعرف والاطلاع على مقومات العمل وشروطه ومتطلباته عبر مختلف الوسائل ، ومنها جهود البنك المركزي في المتابعة والمراجعة والتصويب ، بعد كل ذلك ، لا بد ان ننتقل الى مرحلة جديدة ، يكون فيها البقاء لمن يثبت النجاح والتقدم والالتزام بقواعد العمل ومناهجه وأساليبه.

ان إخفاق مؤسسة واحدة او اكثر في قطاعات أخرى لا يضر بذلك القطاع مثل فشل مؤسسة صناعية او زراعية او تجارية لا يؤثر على القطاع نفسه ، إلا ان إخفاق مصرف او اكثر في القطاع المصرفي يؤثر على عمل مجمل القطاع بل على مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية حيث تنعكس آثار الإخفاق على المواطن ، وعلى بيئة العمل والاستثمار، وعلى النشاط الاقتصادي ويهز الثقة بالقطاع المصرفي عموماً. لقد لاحظنا كيف ان مشكلة السيولة النقدية في عدد محدود من المصارف قد خلق آثاراً خطيرة على مجمل الأوضاع ، و كان سبباً في اهتزاز الثقة وسحب الأموال من المصارف حتى الجيدة منها ، وارتباك عمليات الإيداع والسحب والائتمان ، وتعميق ظاهرة اكتناز النقود لدى المواطنين، وما تسببه من آثار اقتصادية كبيرة.

ان ذلك يدعونا الى ان تكون المرحلة القادمة مرحلة فرز وتنقية للقطاع المصرفي بما يعزز مكانته ودوره وكافة القطاع ويضعه على جادة الممارسات الأفضل ويجنبه المخاطر.

نتمنى لكم التقدم والنجاح